المملكة المغربية

# كلمة السيد عبد السلام الصديقي
# وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية
# أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
# في دورتها 56 بمناسبة فحص التقرير الوطني الرابع

جنيف، الأربعاء 30 شتنبر 2015

السيد رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
السيدات الخبيرات والسادة الخبراء أعضاء اللجنة؛

أود أن أعبر عن سعادة وفد المملكة المغربية بالمشاركة في هدا الحوار التفاعلي والبناء مع أعضاء اللجنة، بمناسبة فحص التقرير الدوري الرابع للمملكة المغربية حول إعمال مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يعتبر تقديم هذا التقرير أمامها مناسبة لاستعراض التقدم الذي أحرزته بلادنا فيما يخص الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، والوقوف عند التطورات والمكتسبات التي حققتها، منذ فحص تقريرها الثالث سنة 2006.

ومما لاشك فيه أن التقدم الذي أحرزه المنتظم الدولي فيما يتعلق بتنفيذ مقتضيات هذا العهد، يشكل مناسبة لتهنئة لجنتكم الموقرة على الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز وتقييم المكتسبات والتحديات والخصاصات في هذا المجال.

إن انخراط المملكة المغربية في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1979، قد تعزز سنة 2013 باستكمال المغرب لانخراطه في النواة الصلبة لحقوق الإنسان من خلال المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وكدا سحب بعض التحفظات والشروع في المصادقة أو الانضمام إلى مجموعة من البروتوكولات الاختيارية.

وإذ تجدد المملكة المغربية حرصها على الالتزام بمواصلة تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعتبر أن مساهمتها في تعزيز وتحسين أداء هذه المنظومة، يندرج ضمن أولوياتها الاستراتيجية ذات الصلة بمواصلة تعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان وكفالة التمتع بالحقوق والحريات المحمية من طرفه. وفي هذا الإطار، يمكن التذكير بمساهمة المملكة في النقاش الدائر على المستوى الدولي بخصوص تعزيز نظام هيئات المعاهدات، واقتراح مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين أدوار مجلس حقوق الإنسان وتعزيز التمتع ببعض الحقوق، إضافة إلى التفاعل الإيجابي للمملكة مع آليات الإجراءات الخاصة، والتي

زارت منها، لحد الآن، بلادنا تسع (09) آليات، خمس منها زارت المغرب منذ سنة 2011، ومن بينها آليات تهتم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالخبيرة الأممية المستقلة المكلفة بالحقوق الثقافية، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، التي ستقوم بزيارة لبلادنا في الأسبوع المقبل.

وتعزيزا لهدا التفاعل تم وضع وتنفيذ خطة عمل استعجالية لتدارك التأخر على مستوى تقديم بعض التقارير إلى هيئات المعاهدات، مع إيلاء عناية خاصة لمتابعة تنفيد توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما في دلك مجلس حقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، من خلال إعداد خطة عمل وطنية شمولية لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات، أشرفت على إعدادها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بإشراك كافة الأطراف المعنية، وهي الخطة التي حظيت بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ونالت استحسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان باعتبارها ممارسة فضلى في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة؛

وعيا منها بضرورة المعالجة الشمولية لقضايا حقوق الإنسان، باعتبار كونيتها وارتباطها ببعضها البعض وعدم قابليتها للتجزئ، فإن المملكة المغربية تبنت مقاربة استراتيجية متعددة الأبعاد في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، من خلال وضع مجموعة من الخطط والبرامج والمشاريع المهيكلة. ويتعلق الأمر بالأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، والخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، والاستراتيجية الوطنية لدعم الإبداع والثقافة، والاستراتيجية الوطنية للتراث، والميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

هذا فضلا عن اعتماد سياسات عمومية قطاعية من بينها على الخصوص الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، والسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، والاستراتيجية الوطنية لدعم الإبداع والثقافة، والرؤيا الاستراتيجية في مجال إصلاح منظومة التعليم،

والاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، والاستراتيجية الوطنية لحماية الأشخاص المسنين، والسياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والبرنامج الوطني لمكافحة السكن غير اللائق، ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ونظام المساعدة الطبية للأشخاص في وضعية هشاشة، والبرنامج الوطني لتعميم الاستفادة من الماء الشروب والكهرباء.

وسعيا وراء إذكاء دينامية كفيلة بإنتاج الثروات وتوفير سبل الاستفادة الجماعية والعادلة منها تم اعتماد المخطط الوطني لتنمية الفلاحة، والمخطط الوطني لتنمية السياحة، والمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية، ومخططات للتنمية المندمجة للحواضر الكبرى والاستراتيجية الوطنية الطاقية.

حضرات السيدات والسادة؛

مكن تقرير الخمسينية، الدي أعده مجموعة من الخبراء من توجهات متعددة وطبقا لمقاربة تشاركية همت كل الأطراف المعنية، من تقييم التجربة المغربية على مدى 50 سنة في مجال التنمية، مع رصد التقدم المحرز في مجال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و البيئية وكدا الوقوف على الخصاصات ووضع السيناريوهات المستقبلية في المجالات ذات الصلة. وقد أعقبت دلك إصلاحات مؤسساتية وتشريعية مكنت من وضع إطار مؤسساتي وقانوني متلائم مع الحاجيات الوطنية والمعايير الدولية، حيث تم إحداث ما يقارب 11 مؤسسة وطنية تعنى بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والحكامة، مع مواصلة تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي حددت أهدافها الرئيسية في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي والهشاشة.

وقد تميز هذا المسار الإصلاحي، باعتماد المملكة المغربية في يوليوز 2011، على إثر استفتاء شعبي، لدستور جديد، كرس الحقوق والحريات الأساسية كما هي متعارف عليها دوليا، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإحداث مجموعة من المؤسسات الدستورية المعنية بالنهوض بهده الحقوق وحمايتها، والتأكيد على التنوع الثقافي واللغوي من خلال اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، والتأكيد على صيانة الحسانية، وعلى

حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة، مع الحث على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي للحقوق والحريات وضمان المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى كفالة الحقوق النقابية وإحداث هيئات التشاور مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين؛ فضلا عن اعتماد هذا الدستور لنظام الجهوية الموسعة على أساس تقسيم ترابي تتمتع فيه الجهات بصلاحيات واسعة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي.

كما تضمن الدستور مقتضيات تهم حماية الملكية وحرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر والحق في الإضراب والحق في الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني، علاوة على تكريس الحق في الاستفادة من العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية، والحصول على تعليم عصري، والتكوين المهني والتربية البدنية والفنية، والسكن اللائق، والشغل، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة، مع الحرص على ضمان مشاركة الشباب والنساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع وتنفيذ سياسات موجهة للأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق تنمية بشرية مستدامة، وجعل التضامن الاقتصادي والاجتماعي والترابي من القيم الأساسية للمجتمع المغربي.
وفي نفس السياق، عملت المملكة على سن مجموعة من التشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، همت المنظومة الجنائية وتوسيع آليات الإشراك والتشاور وتكريس حماية النساء، ودعم الحقوق الفئوية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وطالبي اللجوء والمسنين والأطفال، فضلا عن مجالات خاصة أخرى كالحقوق النقابية، والصحة والسلامة في الشغل، وحماية المستهلك، وحماية حرية المنافسة وتحسين مناخ الأعمال، والتغطية الصحية، وتعزيز الجهوية، وغيرها.

حضرات السيدات والسادة ؛

إن إصلاح وتطوير المنظومة القانونية والمؤسساتية المعنية بحقوق الإنسان في بلادنا، واكبه اتخاذ إجراءات وتدابير موازية من شأنها تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منها ما يهم دعم القدرة الشرائية وخلق فرص الشغل، وتعميم الاستفادة من الخدمات

والتجهيزات الأساسية وخاصة الماء والكهرباء والطرق، وتشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي، وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية، وضمان التغطية الصحية للفئات المعوزة، وتوفير السكن اللائق، فضلا عن تعميم التعليم الأساسي، ومكافحة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومضاعفة المجهود الوطني فيما يخص دعم الفئات الاجتماعية الهشة والنهوض بالعالم القروي، والرفع من أداء الاقتصاد الوطني.

أما في مجال حقوق المرأة، فقد اتخذت المملكة المغربية عدة تدابير تروم محاربة العنف ضد النساء، وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية العمومية، وضمان الولوج إلى الخدمات والمرافق العمومية، ودعم المشاركة في تدبير الشأن العام.

ويلزم التذكير أن هذه الإصلاحات حظيت باعتراف دولي ساهم في تعزيز التعاون بين المملكة وعدة دول، والتي نذكر منها التعاون والشراكة جنوب – جنوب، والتي تعد مبادرة رائدة على المستوى الدولي والإقليمي في مختلف المجالات، وتعزيز الشراكات بينها، وتبادل الخبرات في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما شكل احتضان المملكة المغربية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية بمدينة مراكش من 27 إلى 30 نونبر 2014، اعترافا عالميا بجهود المملكة في مجال حقوق الإنسان ومناسبة لمناقشة مختلف المواضيع في هذا المجال، ومن ضمنها مواضيع ترتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تم تدارسها في أكثر من 14 منتدى موضوعاتيا، إضافة إلى تنظيم نشاط خاص هو المنتدى العالمي للنقابات. وقد تميز هذا المنتدى بالرسالة الملكية السامية إلى المشاركات والمشاركين والتي جاء فيها بالخصوص:« *لقد عرفت الأجندة العالمية لحقوق الإنسان تحولات عميقة، فإذا كان الجيلان الأول والثاني من حقوق الإنسان لازالا يتبوءان مكانة الصدارة، فقد برزت مواضيع جديدة، من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان، والتأهيل القانوني للفقراء، وقابلية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية للتقاضي* »

حضرات السيدات والسادة؛

وفاء بالتزاماتها الدولية، لاسيما في مجال إعمال التوصيات الصادرة عن لجنتكم الموقرة، وتنفيذا لمقتضيات الدستور ذات الصلة، وتفعيلا لمضامين الخطط الاستراتيجية السالفة الدكر، وأخذا بعين الاعتبار أهداف الألفية للتنمية، يمكن القول إن المملكة المغربية، رغم التحديات والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتباطؤ وتيرة نمو اقتصاديات دول العالم، حققت مكتسبات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يتضح من خلال المعطيات والمؤشرات التالية:

- على مستوى الميزانية:

  - رصد 52,2% من الميزانية العامة للدولة لفائدة القطاعات الاجتماعية دات التأثير الإيجابي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- على مستوى التقليص من نسبة الفقر:

  - انخفاض معدل الفقر من 15,3 % سنة 2001 إلى 6,2 % سنة 2011؛
  - انخفاض معدل الهشاشة من 22,8 % سنة 2001 إلى 13,3 % سنة 2011.

وبدلك يكون المغرب قد حقق أحد أهم أهداف الألفية للتنمية المرتبط بالحد من الفقر حيث استطاع تقليص الفقر بأزيد من النصف قبل حلول الآجال المحددة لدلك من طرف المجموعة الدولية، 2015.

- على مستوى الولوج إلى التربية والتكوين:

  - ارتفاع معدل التمدرس في التعليم الابتدائي من 4, 91% سنة 2008 إلى 99,5 % سنة 2014؛

  - تراجع نسبة الانقطاع عن الدراسة من 6, 4% سنة 2008 إلى 2,3% سنة 2014؛

- انخفاض نسبة الأمية من 43% سنة 2004 إلى 30% سنة 2012.

- على مستوى الولوج إلى الخدمات الصحية:

- بلوغ نسبة التغطية الصحية إلى 62% سنة 2015 في أفق تحقيق التغطية الشاملة سنة 2020 ؛

- على مستوى معدل وفيات الأطفال والأمهات:

- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ب 64 %منتقلا من 84 وفاة في الألف سنة 1992 إلى 30,5 وفاة لكل ألف ولادة حية سنة 2011.
- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون السنة من 40 في الألف سنة 2003 ليصل إلى 28,8 في الألف سنة 2011.
- انخفاض نسبة وفيات الأمهات ب 66 % بانتقالها من 332 وفاة لكل 100 ألف ولادة سنة 1992 إلى 112 سنة 2011.

- على مستوى توفير السكن

- تراجع العجز المسجل في السكن الاجتماعي بنسبة 30 % خلال الفترة 2012-2014؛

- على مستوى البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح

- القضاء على ظاهرة دور الصفيح في 54 مدينة من أصل 85 مدينة معنية.
- استفادة 248.659 أسرة من البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح من أصل 375.715 أسرة معنية مند انطلاق هذا البرنامج سنة 2004 إلى غاية غشت 2014.

- على مستوى توفير فرص الشغل:

- استقرار نسبة البطالة في حدود 9 % خلال الفترة 2010-2014.

- على مِستوى التغطية الاجتماعية:

- ارتفاع عدد المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 1,58 مليون سنة 2005 إلى 3 مليون سنة 2014.

- على مستوى النهوض بالمساواة بين الجنسين

- ارتفاع مؤشر المناصفة بين الجنسين في الولوج إلى التعليم من 0,89 سنة 2009 إلى 0,95 سنة 2013.
- ارتفاع نسبة ولوج النساء إلى الوظيفة العمومية من 36 %سنة 2006 إلى 39,4% سنة 2013؛
- ارتفاع نسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية إلى 17% سنة 2014؛

- على مستوى تعميم الاستفادة من الماء الشروب والكهرباء

- ارتفاع معدل الولوج إلى الماء الشروب بالعالم القروي من 14 % سنة 1995 إلى 93 % سنة 2012؛
- ارتفاع نسبة المستفيدين من الكهربة القروية من 18 % سنة 1995 إلى 97% سنة 2012.

حضرات السيدات والسادة؛

إن هذه المؤشرات تدل على ما أحرزته المملكة المغربية من تقدم في مجال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما تؤكده تقارير وشهادات منظمات دولية نذكر منها على الخصوص:

- تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول المغرب لسنة 2014 الذي نوه بالمجهودات القيمة التي تبذلها المملكة المغربية؛

- منح المملكة المغربية الجائزة الشرفية للإسكان لمنظمة الأمم المتحدة "إسكان 2010" عن برنامجه الوطني لمحاربة السكن غير اللائق؛
- تسلم المملكة المغربية جائزة الفاو سنة 2015، لتحقيقها الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية المتعلق بالحد من الفقر المدقع والجوع، وذلك قبل سنتين من الموعد المسطر لهذا الهدف؛
- تلقي المملكة ميزة الشرف لجائزة كونفوشيوس لمحو الأمية برسم سنة 2012 المسلمة من منظمة اليونسكو، اعترافا بما تم انجازه على مستوى برامج محو الأمية؛
- تصنيف المملكة في تقرير البنك الدولي حول "وضعية شبكات الأمن الاجتماعي في العالم لسنة 2015"، في الرتبة الثالثة للبلدان التي تبنت أفضل البرامج الهادفة إلى تحقيق التنمية البشرية؛
- تلقي المملكة الجائزة الأولى امتياز في مجال الخدمة العمومية من طرف منظمة الأمم المتحدة للإدارة من منظور النوع الاجتماعي برسم سنة 2014.

حضرات السيدات والسادة؛

إن إعداد هذا التقرير تم وفق مقاربة تشاورية اعتمدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولاسيما هيئات المعاهدات، حيث تم إشراك مختلف الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني، في مسار إعداده، وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في هذا المجال والممارسات الفضلى التي طورتها بلادنا.

وبالنظر إلى الأهمية التي توليها المملكة المغربية لهذا الفحص، فقد تم توفير كل الوسائل والإمكانيات اللازمة لضمان تفاعل من مستوى رفيع مع لجنتكم الموقرة، حيث مكن ذلك من تقديم ردود السلطات المغربية على لائحة الأسئلة المطروحة للنقاش داخل الآجال المحددة، كما تم تشكيل وفد رفيع المستوى يمثل عددا من القطاعات والمؤسسات المعنية لمناقشة مضامين هذا التقرير أمامكم، ونأمل أن يساهم هذا الحوار التفاعلي، من خلال ما سيتمخض عنه من ملاحظات ختامية وتوصيات، في تشجيع المملكة المغربية وتحفيزها على مواصلة

تنفيذ الأوراش الإصلاحية الجارية ودعم المجهودات التي تبذلها في مجال تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وشكرا على انتباهكم.